**طبيعة التخطيط للتنمية في الدول الاشتراكية والرأسمالية:**

ابتدأ التخطيط الاشتراكي بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وتطورت هذه التجربة التخطيطية في إطار سعي الاتحاد السوفييتي لتحقيق التصنيع.

اعتمد الاتحاد السوفييتي في المراحل الأولى للتخطيط على نظام التخطيط المركزي والأسلوب الأوامري لتوجيه النشاط الاقتصادي. وقد واجهت هذه السياسة الإخفاق التام في ظل الحرب الأهلية. مما اضطر لينين إلى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة NEP التي شجعت عمل المنشآت الخاصة الصغيرة. وبعد إحداث هيئة تخطيط الدولة (غوسبلان) الجهاز المسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها، كان بالإمكان الشروع باعتماد الخطط الخمسية ابتداءً من الخطة الخمسية الأولى 1928-1932 التي أعطت الأولوية لإقامة الصناعة الثقيلة وتطويرها وخصصت لذلك الجزء الأكبر من الاستثمارات. ظل هذا النهج المدعوم بالأسلوب الأوامري المتشدِّد الصفة الغالبة للخطط الخمسية اللاحقة، والذي مكنّ السلطة السياسية من فرض رقابتها الشديدة على تعبئة الموارد واستخدامها ووضع الأولويات التخطيطية موضع التنفيذ ولاسيما ما يتعلق منها بتطوير فروع الصناعة الثقيلة على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية.

تركزت مهمات الغوسبلان (هيئة تخطيط الدولة) على ترجمة الأهداف المقرّة سياسياً إلى مجموعة مترابطة من الأهداف التخطيطية، مما استلزم وجوب تأمين التوافق الدائم بين الإنتاج والاستهلاك، بين انتاج البضائع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية، وأولي قطاع التجارة الخارجية اهتماماً خاصاً لتأمين احتياجات البلاد من البضائع والسلع اللازمة بوساطة الاستيراد. وقد استلزم ذلك إعداد مجموعات كبيرة من الموازين السلعية والمادية لتأمين التوازن لجميع السلع الرئيسية. كما تطلبّ ذلك أيضاً إجراء المراجعة المتواصلة لكل مراحل الخطة وأجزائها لتحقيق التوازن العام والخاص بصورة دائمة. مثل هذه المهمة كانت معقدة للغاية في ظل المركزية الشديدة وما تقتضيه من ضرورة متابعة أعداد هائلة من التعليمات والتوجيهات التي تحدد عمل آلاف المشروعات فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والنقل وغير ذلك.

حدثت بعض محاولات إصلاح النظام التخطيطي اعتباراً من أواسط الخمسينات لصالح إعطاء دور أكبر للهيئات المحلية والمناطق والجمهوريات. كما جرت محاولات أخرى في نهاية الستينات لتطوير النظام التخطيطي وإيجاد الخيار والحل الأفضل بين مجموعة من البدائل باستخدام الحاسبات الالكترونية المطورة وتقانات البرمجة، كما جرى البحث عن معايير جديدة تستهدف تقليص المركزية الشديدة المترشحة منذ عهد ستالين، والاستفادة من عامل الربح وجعل الأسعار تعكس إلى حد ما العرض والطلب والتكلفة البديلة إلا أن كل ذلك لم يبدل بصورة محسوسة من طبيعة النظام التخطيطي، وتلا ذلك رفض القيادة السوفييتية خلال المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي إحداث تغييرات أساسية في نظام التخطيط المركزي.

وكان التخطيط في الدول الاشتراكية الأخرى تقليداً للنموذج السوفييتي بصورة عامة عدا بعض الحالات. ففي بولونية جرى حديث عن ضرورة إجراء إصلاحات جذرية، وإقامة نوع من السوق الاشتراكية المرنة نسبياً واستمرار الملكية الخاصة في الزراعة الشكل السائد للملكية. وفي تشيكوسلوفاكية جرت حملة للإصلاح وتقليص المركزية ومحاولة إقامة أشكال لسوق اشتراكية مشابهة للسوق اليوغسلافية، ولكنها أحبطت بعد التدخل السوفييتي عام 1968. وفي يوغسلافية طور الشيوعيون اليوغسلافيون مفهومهم الخاص للتخطيط الاشتراكي، وتحولت المشروعات الحكومية لتدار من مجالس العمال التي صارت مسؤولة عن إقرار البرامج الانتاجية الخاصة وتحديد مستويات الأسعار، ومع ذلك كان للأجهزة المركزية أثر مهم في التأثير ومراقبة النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم عرض النقد والودائع المصرفية واستخدام النظام الضريبي.

**وخلاصة القول** إنه مع الانتقادات الشديدة والعديدة للنموذج السوفييتي في التخطيط المركزي الإلزامي، استطاع هذا النموذج تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الخطط الخمسية الأولى مقارنة مع الدول الرأسمالية، وتجنب حالات التضخم النقدي التي كانت تفتك باقتصادات الرأسمالية والنتائج السلبية للأزمات الاقتصادية الدورية، ومنها الأزمة الكبيرة 1929-1932. كما كان هذا النظام أكثر قدرة على تخطيط الاستثمار لصالح الصناعات الأساسية وفروع الصناعة الثقيلة على معاناته من حالات التمادي في الاستثمار لتحقيق أهداف التصنيع السوفييتي الثقيل.

من جهة أخرى يرى بعضهم أن هذا النظام قد عجز في كثير من الأحيان عن مواكبة الإصلاحات الحديثة وتطوير التقانة المعاصرة إلا أنه لقي قابلية لدى العديد من البلدان النامية التي تناضل لتطوير مجتمعاتها.

**التخطيط في النظام الرأسمالي**

وجدت غالبية الدول الرأسمالية نفسها إبان أزمة الثلاثينات من القرن الماضي مرغمة على التدخل في الشأن الاقتصادي وإعطاء أهمية خاصة لحماية المنتجين المحليين في وجه المنافسة الخارجية وضرورة مبادرة الدولة للقيام بالإنفاق لأغراض اقتصادية وعسكرية.

أتت الدفعات الأولى للتخطيط من اليسار السياسي، واستندت إلى اعتبارات واقعية وأحياناً سياسية، وكان اللجوء للتخطيط يتبع غالباً حدوث أزمة اقتصادية كحال فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وتحديثه، وحالة بريطانيا لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات عام 1961. وبصورة عامة فقد انبثق التخطيط في الدول الرأسمالية عن حالات عدم الرضا عن الأداء الاقتصادي وبروز عقبات جدية أعاقت مواصلة الاتجاه الصاعد للنمو الاقتصادي الذي حدث إبان فترة إعادة الإعمار، وعليه فقد ركزت الخطط الاقتصادية لهذه الدول على رفع معدلات النمو إلى 4-5٪ سنوياً وزيادة الإنفاق على السلع والخدمات والاستهلاك العام والخاص وزيادة الاستثمار الإنتاجي والاجتماعي إلى جانب رفع وتيرة التصدير. كما اهتمت الخطط بتحقيق التوازن الإجمالي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وتحقيق فائض نسبي في ميزان المدفوعات وزيادة الاستهلاك الفردي والجماعي من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وهذا إلى جانب الاهتمام بتصحيح حالات عدم التوازن في مجالات التنمية الإقليمية، إذ برز ذلك في خطط كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وبرامجها.

**مستجدات التخطيط في الدول الرأسمالية**

استندت المحاولات الأولى للتخطيط إلى إقامة التوازنات الاقتصادية والمالية بتحديد حجوم الموارد الاقتصادية المتوقع أن تكون متاحة ومقارنتها بالكميات التي ستحتاج إليها الخطة. وأهم هذه التوازنات تركزت على العرض والطلب من السلع والخدمات والتوازن بالنسبة للادخار وقوة العمل ومسألة القطع الأجنبي. وما من شك أن اعتماد مثل هذا النهج في التخطيط على أهميته يلاقي الكثير من الصعوبات بسبب الأوجه العديدة واللامتناهية للعلاقات بين القطاعات المختلفة، وخاصة أن أي تعديلات لمجموعة من الموازين يستوجب إجراء تعديلاته في مجموعات الموازين الأخرى. إضافة إلى أن هذا الأسلوب من التخطيط قد يقلل الاهتمام بجانب آخر أكثر ارتباطاً بعملية صنع القرار الاقتصادي، وهو الحاجة إلى الاختيار بين بدائل العمل المختلفة، ولكل منها خصوصياته.

أما الأسلوب الآخر الذي حل محل أسلوب الموازين بدرجة أو بأخرى فقد اعتمد على النموذج الرياضي ودراسات تحليل التكلفة ـ المنفعة cost-benefit analysis. هذا النموذج الذي يتكون من سلسلة من المعادلات الرياضية التي توصف عمل الاقتصاد الوطني وهيكليته، يمكن من التعاطي مع مجموعات مختلفة من الأهداف بطريقة إدخال قيم هذه الأهداف في الحاسوب.

إن تحليل نموذج التكلفة ـ المنفعة المعرف أحياناً بنظام تخطيط الموازنة وبرمجتها يمثل جهداً إيجابياً لتطوير الانفاقات الحكومية باعتبارها غير حساسة لمسألة السعر والربحية.

إن التخطيط والبرمجة الرأسمالية يتركان هامشاً كبيراً للمبادرة الخاصة للمستهلكين والمنتجين ولا يقيدان من إمكانية اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية والمالية مما يوفر للخطة مساحة واسعة من المرونة والحركية.

نقاط الاختلاف بين التخطي في كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي

**يمكن ايجاز الاختلاف في كلا النظامين في ما يلي :**

**1-الهدف:**

فالنظام الرأسمالي الذي يهدف الى الربح الذي تسعى اليه المؤسسات او الافراد، فرأس المال في هذا النظام هو الغاية وتتم التضحية بالإنسان في سبيل بلوغ هذه الغاية وتحقيق أعلى الأرباح لفئة قليلة من الناس وهي فئة أصحاب رؤوس الأموال وتستخدم الإنسان كوسيلة لتحقيق ذلك ـ اما الهدف في النظام الاشتراكي فيركز على المصلحة العامة وتحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، أي إنّ الإنسان في هذا النظام هو الغاية فالتخطيط هنا يقوم على خدمة المجتمع بشكل عام ويحرر الفرد من سيطرة رأس المال ويهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة وتوفير الخدمات لأفراد المجتمع. (من وجهة نظره).

إنّ الفلسفة التي تقوم عليها الرأسمالية ترى إنّ الفرد أعرف الناس بمصلحته، وإذا سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة فإنّ ذلك يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق المصلحة العامة، ومن الناحية الاقتصادية فإنّ ذلك يعني إنّ كل رأسمالي يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، فإذا نجح هو وغيره من الرأسماليين في تحقيق أرباح كبيرة في نشاط معين فإنّ الآخرين من أصحاب رؤوس الأموال سوف يقبلون على ممارسة نفس النشاط وإذا تكاثر عدد الأفراد الذين يستثمرون أموالهم في هذا النشاط فإنّ أمكانيات تنميته سوف تقل تدريجياً وعند ذلك يسعى الرأسماليون إلى اختيار نشاط جديد ويستثمرون في هذا النشاط الجديد حتى تقل إمكانيات تطويره وهكذا يبدأون في اختيار نشاط ثالث ورابع إلى أنْ تتم تنمية كافة فروع الانتاج وتستغب كافة الموارد الطبيعية وتستخدم كافة الأيدي العاملة.

ولكن هل بالإمكان من الناحية الفعلية تحقيق ذلك؟ وهل من الممكن أن تبقى الدولة بعيدة عن النشاطات الاقتصادية مع ذلك تتحقق الرفاهية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟

إنّ الكساد العظيم الذي حدث في فترة الثلاثينات من القرن العشرين وتعرض النظام الرأسمالي فيه لأعنف أزمة تاريخية إدى إلى حدوث بطالة واسعة وتفكك اقتصادي واجتماعي شامل، لقد استطاع كينز تشخيص أهم الأمراض التي يعاني منها النظام الرأسمالي ولاسيما فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية التي تلازم الانتاج في المجتمعات الرأسمالية وقد دافع هذا المفكر عن تدخل الدولة باعتباره الوسيلة الناجحة للقيام باستثمار المشروعات ذات المردود الاجتماعي الذي لا يمكن للرسمال الفردي أنْ يقدم عليه ليس فقط لعدم وجود الإمكانية الفنية والإدارية لديه بل لعدم ضمان الربح في مثل هذا النوع من المشروعات.

**2-ملكية راس المال ووسائل الإنتاج :**

ففي النظام الرأسمالي يعود ملكية رؤوس الاموال وسائل الإنتاج الى القطاع الخاص الذي ينشد تحقيق الربح وفقاً لحركة السوق وتفاعلاتها، اما في النظام الاشتراكي فتعود ملكية رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج الى مؤسسات الدولة والسلطة المركزية والتي تهتم بتوازنات السوق لا بحركة السوق القائمة على حاجة المستهلك الذي قد يدفع دفعاً الى استهلاك من نوع معين .

امّا حركة السوق: والتي تعتمد على مبدأ أو فكرة الحرية الفردية في حركة الإنتاج أو الاستهلاك وتحريك رؤوس الأموال وفقاً لحاجة المستهلك (اقتصاد السوق). أمّا في النظام الاشتراكي فتحدد حركة السوق وفقا لتحقيق التوازنات ومبدأ العدالة الاجتماعية (من وجهة نظر السلطة والقائمين عليها). (اقتصاد مخطط).

ويرى بلتهايم وجود تعارض جوهري بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط لأنّ ما يحدث في اقتصاد السوق هو:

إنّ القرارات النهائية تصدر من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد هم أصحاب رؤوس الأموال وتلعب مصالحهم الخاصة الدور الأكبر في ذلك.

الملكية الفردية لوسائل الانتاج وهذا يعني حرية التصرف في هذه الملكية وفي مواردها وحرية التصرف في الانتاج وكل ذلك يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن أما حرية المستهلك فترمي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن.

استثمار الأموال في النشاطات أو القطاعات التي يزداد عليها الطلب وترتفع فيها الأرباح قد يؤدي إلى مضاربات مالية ومغامرات اقتصادية قد تعرض النظام الاقتصادي بأكمله للانهيار.

فشل نظام السوق في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيهها بصورة سليمة للاستخدامات المختلفة لأنه يعكس قرارات آنية للمنتجين ولا يستطيع أن يعكس القرارات التي ترز أثارها في المستقبل.

نظام السوق يبتعد كثيراً عن الاستثمار في القطاعات ذات النفع العام مثل الصحة والتعليم وذبك لانخفاض ربحها الخاص ولأنّ العائد منها يعود باربح على كل المجتمع وليس لمن قام بالاستثمار فحسب.

بينما يعني الاقتصاد المخطط هو الاقتصاد الذي يتم بتوجيه التخطيط المنظم الواعي لإمكانيات المجتمع المادية والبشرية والذي يخضع لسطلة الدولة التي تقوم بدورها بتوجيه تلك الموارد بطريقة تخدم أهداف المجتمع وتحقق طموحاته، ومن بين أهم الظروف الضرورية للتصرف بتلك الموارد سيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

**3- المركزية :**

حيث يمتاز التخطيط في النظام الرأسمالي بالتخطيط الفردي أو المحلي أي اللامركزي على العكس من التخطيط في النظام الاشتراكي، فهو يعتمد التخطيط الشامل والمركزي.

تسيطر الحكومة المركزية في الاقتصاد المخطط مركزيًا أو كما يعرف أيضًا بالاقتصاد الموجَّه على جميع الجوانب الرئيسة في الاقتصاد الوطني وإنتاجه، إذ تفرض الحكومة في مفهوم التخطيط المركزي ما هي السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وكيف سيتم بيعها وتوزيعا، بدلًا من القوانين التقليدية في اقتصاد السوق الحرة والمتمثلة بالعرض والطلب، وفي مفهوم الاقتصاد المركزي أيضًا في الدول ذات الاقتصادات الموجَّهة عادةً ما تكون الرعاية الصحية والتعليم والمساكن مجانية، إلا أن الدخول في هذه الخدمات تكون تحت سيطرة الحكومة، ونادرًا ما يسمح بالاستثمار الخاص في هذه المجالات ونتيجةً لهذه الطريقة لا ضرورة لقوانين مكافحة الاحتكار، وتقوم الحكومة في مفهوم التخطيط المركزي بسن الأنظمة والقوانين لتنفيذ خططها الاقتصادية، مثل تحديد كيفية تخصيص جميع الموارد المالية والبشرية والطبيعية للقضاء على البطالة، وتجدر الإشارة إلى أنه في الاقتصاد الموجَّه الأكثر تشددًا تفرض الحكومة قيودًا على دخل الفرد، ومن الحكومات التي لا تزال تستخدم الاقتصاد المخطط مركزيًا ولا زالت مخلصةً له كوريا الشمالية وكوبا، على الرغم من توجه العديد من الاقتصادات الموجَّهة السابقة إلى تغيير ممارساتها ونموذجها الاقتصادي.

ومع وجود كثير من الأمور الإيجابية في مركزية التخطيط فإنها تحمل بعض السلبيات أهمها:

* مركزية إصدار القرار تعني تأخير الفصل أو البت في الأمور العاجلة خاصة في المستويات الإقليمية والمحلية من التخطيط.
* صعوبة معرفة كافة التفاصيل المتعلقة بالمشروعات التي تحتويها الخطة.
* عدم اتاحة الفرصة لنمو المهارات الفنية والإدارية على المستوى الإقليمي والمحلي وتأخير عملية إعطائها الصلاحية لتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات المهمة في العملية التخطيطية.

أمّا اللامركزية في التخطيط فلا تعني وجود هيئة مركزية تتركز في حوزتها صلاحية إصدار القرارات الأساسية الخاصة بالخطة ففي هاذ النوع من التخطيط والذي يسود الدول الرأسمالية ، التي ترى بأنّ القرارات التي تتخذ بهذا الأسلوب أكثر ترجمة للواقع لأتها تبلورت في جو تصارعت فيه مختلف الآراء ووجهات النظر، ويرجع التمسك بهذا النوع من التخطيط بسبب سيطرة رأسا المال الفردي.

إنّ أبرز مزايا التخطيط اللامركزي هو تحقيق أوسع مشاركة للمواطنين كما يمكن أنْ يحدد بصورة أكثر دقة المشكلات ذات الطابع المحلي أو الاقليمي كما يمكن أن يحدد بصورة أفضل الحاجات والإمكانيات المحلية.

ومع ذلك فهناك سلبيات لهذا النوع من التخطيط منها:

* احتمال عدم الاستخدام الأمثل لإمكانيات المجتمع كنتيجة لبعض الأخطاء التي تقع فيها بعض المشروعات الخاصة والتي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح العامة.
* عدم ضمان تنفيذ الخطة لأنّ المشروعات الخاصة لها الحرية في أنْ تحدد كمية الانتاج ونوعية الانتاج والاسعار وهنا توجد صعوبة في التنبؤ بها أو السيطرة على مجرياتها.

**وخلاصة القول:**

تعد كل من الرأسمالية والاشتراكية مدرستين اقتصاديتين متعارضتين إلى حد ما. ويتركز الجدال بين الاشتراكية والرأسمالية حول المساواة الاقتصادية ودور الحكومة: يعتقد الاشتراكيون أن انعدام المساواة الاقتصادية أمر سيء بالنسبة للمجتمع وأن الحكومة مسؤولة عن الحد من ذلك عن طريق البرامج التي تعود بالنفع على الفقراء. على سبيل المثال مجانية التعليم العام، والرعاية الصحية المجانية أو المدعومة، والضمان الاجتماعي للمسنين، وفرض ضرائب أعلى على الأغنياء. من ناحية أخرى، يعتقد الرأسماليون أن الحكومة لا تستخدم الموارد الاقتصادية بكفاءة مثلما تفعل المؤسسات الخاصة، وبالتالي فإن حال المجتمع يكون أفضل مع السوق الحرة.

وتعتبر الولايات المتحدة معقل الرأسمالية، بينما تعد أجزاء كبيرة من الدول الإسكندنافية وأوروبا الغربية ديمقراطيات اشتراكية. ومع ذلك، فالحقيقة هي أن كل البلدان المتقدمة لديها بعض البرامج الاشتراكية.كما تعتبر الشيوعية شكلاً متطرفًا من أشكال الاشتراكية.

إن إحدى نقاط الجدال المركزية في الاقتصاد، هي دور الحكومة. يستند النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنتاج السلع أو الخدمات من أجل الربح. ويتسم النظام الاشتراكي بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، على سبيل المثال المؤسسات التعاونية والملكية المشتركة والملكية العامة المباشرة أو مؤسسات الدولة المستقلة.